الرقم التعريفي DOI
https://doi.org/10.31430/FGVM1812

تقرير Report

عبد العظيم عبد الملك | Abdul Azim Abdel Malik *

الاستجابة الحكومية للكوارث الطبيعية في بلدان النزاع: حالة الفيضانات في درنة 2023

Governmental Responses to Natural Disasters in Conflict Countries: The Case of Derna's Floods, 2023

ملخص: يتناول التقرير الاستجابة الحكومية لكارثة الفيضانات في مدينة درنة في ليبيا، وذلك بتحليلها من خلال أربع مراحل رئيسة، هي: إدارة المخاطر، والاستعداد للكارثة، والاستجابة الفورية، والتعافي وإعادة الإعمار. ويوضح حالة الضعف الشديد في التعامل مع مقتضيات إدارة الكارثة وعدم استجابة السلطات في ليبيا معها بالجدّية والمسؤولية الواجبتَين، فضلاً عن عدد آخر من الاختلالات الهيكلية والإدارية. ويقدّم عدة توصيات، منها: رفع كفاءة المركز الوطني للأرصاد الجوية وتجهيزه بمعدّات حديثة، وتحسين معايير اختيار القيادات المسؤولة عن إدارة الكوارث، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء المستقلين، وترشيد الاستجابة الأمنية، وتطبيق قواعد المساءلة بفاعلية، ورفع مستويات الرقابة القضائية، وتنظيم توزيع المساعدات والتعويضات المالية لضمان الوصول العادل والتسليم في الوقت المناسب، وإنشاء مركز أبحاث لمخاطر المناخ والاستجابة للطوارئ وإدارة الأزمات.

كلمات مفتاحية: كارثة فيضانات درنة، إدارة الكوارث الطبيعية، إدارة المخاطر، الاستجابة الحكومية للكوارث، إعادة الإعمار، ليبيا.

Abstract: This report examines the Libyan government's response to the flood disaster in Derna, analyzing its approach across four critical phases: risk management, disaster preparedness, immediate response, and recovery and reconstruction. The report identifies substantial weaknesses in the handling of disaster management requirements, including a lack of serious and responsible engagement by Libyan authorities, along with numerous structural and administrative deficiencies. Key recommendations include enhancing the capabilities of the National Meteorological Center through modern equipment, refining the selection criteria for disaster management leadership, strengthening the involvement of civil society, the private sector, and independent experts, optimizing security responses, enforcing accountability measures effectively, increasing judicial oversight, organizing the distribution of aid and financial compensation to ensure equitable access and timely delivery, and establishing a dedicated research center for climate risk, emergency response, and crisis management.

Keywords: Derna Flood Disaster, Natural Disaster Management, Risk Management, Government Disaster Response, Reconstruction, Libya.

* باحث، برنامج الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد الدوحة للدراسات العليا.
Researcher, Political Science and International Relations M.A. Program, Doha Institute for Graduate Studies.
aab029@dohainstitute.edu.qa

مقدمة

في 11 أيلول/ سبتمبر 2023، ضرب إعصار دانيال شمال شرق ليبيا، وتسبّبت الأمطار الغزيرة غير المسبوقة والرياح القوية في إحداث فيضانات مدمّرة، أثّرت في مناطق عدة من البلاد. وقد أسفرت هذه الكارثة، التي أوقعت أكبر عدد من الضحايا من جراء كارثة طبيعية في قارة أفريقيا، عن خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وحازت مدينة درنة الساحلية[1] النصيب الأكبر منها[2]. وتضاعفت آثار الأمطار والفيضانات فور انهيار السدّين المخصصين لحماية المدينة من مياه الأمطار التي تتجمع في وادي درنة، والتي تتدفق من الجبل الأخضر صوب البحر الأبيض المتوسط[3]. وخلال فترة وجيزة، راح ستة آلاف من السكان ضحيةً للفيضانات، وعُدّ الآلاف بين المفقودين. وتسبّب حجم المياه العارم في جرف ما يقرب من ربع مباني المدينة إلى البحر[4]، وفي تشريد ما زاد على 45000 شخص واضطرارهم إلى النزوح. وبلغ مجموع من تضرروا من كارثة الفيضانات وانهيار السدّين ربع مليون من أهل درنة والمناطق المجاورة[5]. وقدّر تقرير مشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي الخسائر بنحو 1.65 مليار دولار، موزعةً على الأضرار الجسيمة في المنازل السكنية والمرافق الصحية والبنية التحتية والمدارس والمباني الحكومية وغيرها، وقدّر التكلفة الإجمالية لإعادة الإعمار والتعافي بنحو 1.8 مليار دولار[6].

وتباينت الآراء حول فاعلية إدارة الكارثة في مواجهة حجم الخسائر البشرية والمادية الهائلة التي خلّفتها، فجرى تسليط الضوء على تأثير تغير المناخ بوصفه عاملاً رئيسًا في تغيرات غير معتادة في الأحوال الجوية، في حين لم يغِب عن النقاش إرث الحرب الأهلية ومظاهر الفوضى السياسية واستشراء الفساد عن جملة الأسباب التي أسهمت في تفاقم أضرار الكارثة[7]. وإذ تتضافر عوامل الطبيعة مع العامل البشري في هذا المنحى، فإن البعض يرى أن الأخير هو المسؤول الأساسي الوحيد، نظرًا إلى دوره المحوري في الوقاية والاستعداد، وتوجيه جهود المجتمع والدولة لمواجهة هذه المخاطر عبر مراحلها المختلفة[8].

وإزاء هذا، تبرز تساؤلات عن طبيعة الاستجابة الحكومية لكارثة الفيضانات في درنة، ومستواها، وكيفية إدارة أجهزة السلطة لها. فما مدى فاعلية هذه الاستجابة في تلبية متطلبات مواجهة الكارثة؟ وهل عكست مستوى

---

1 "Floods in Libya," World Health Organization, accessed on 10/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPWz; Bob Henson & Jeff Masters, "The Libya Floods: A Climate and Infrastructure Catastrophe," *Yale Climate Connections*, 13/9/2023, accessed on 10/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zPTt

2 "Libya Floods Aftermath: Response Continues Amid the Wreckage," *UN News*, 18/9/2023, accessed on 11/8/2024 at: https://acr.ps/1L9zPtA

3 "Storm Daniel Leads to Extreme Rain and Floods in the Mediterranean, Heavy Loss of Life in Libya," World Meteorological Organization, 12/9/2023, accessed on 11/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPJC

4 "وزير ليبي: 25% من مدينة درنة اختفى بسبب الفيضانات"، **سكاي نيوز عربية**، 2023/9/12، شوهد في 2024/8/11، في: https://acr.ps/1L9zPEO

5 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Libya Flood Response: Humanitarian Update (As of 20 March 2024)," 23/4/2024, accessed on 12/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPO7

6 World Bank Group, United Nations Libya & European Union, *Libya Storm and Flooding 2023: Rapid Damage and Needs Assessment* (Washington, DC: The World Bank, 2023), p. 17, accessed on 10/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zPhf

7 Kersten Knipp, "Floods in Libya: Civil War Compounds Devastation," *Deutsche Welle*, 13/9/2023, accessed on 11/8/2024 at: https://acr.ps/1L9zQ0r

8 Neil Smith, "There's no such Thing as a Natural Disaster," Social Science Research Council, 11/6/2006, accessed on 14/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPUF

كافيًا من الجاهزية والكفاءة للتعامل مع مثل هذه الكوارث الطبيعية، بما يساعد في تقليل حجم الخسائر أو الحد منها؟ أم أنها كانت دون المستوى المطلوب؟ هذه التساؤلات ستكون محور التحليل الذي سيتناوله التقرير في محاولة لتقديم إجابة شاملة ومدعومة بالأدلة.

يستخدم التقرير نموذج ديفيد إي. ألكسندر[9] لتحليل مراحل الاستجابة للكوارث الطبيعية وإدارتها، والذي يتضمن أربع مراحل رئيسة، هي: إدارة المخاطر، والاستعداد للكارثة، والاستجابة الفورية، والتعافي وإعادة الإعمار. وكانت هذه المراحل محل جدل في سياق تقييم الاستجابة الحكومية الليبية لكارثة درنة. ويعطي هذا النموذج الأولوية لمرحلتي الاستجابة الفورية، والتعافي وإعادة الإعمار، باعتبارهما مكونَين أساسيَّين من العملية. وستعالج مباحث التقرير هذه المراحل الأربع الأساسية في حالة كارثة فيضان درنة عام 2023 (الشكل 1)، ويختتم التقرير بخاتمة تقييمية وتوصيات.

الشكل (1)

نموذج ألكسندر لدورة الاستجابة للكارثة في حالة كارثة فيضان درنة (2023)

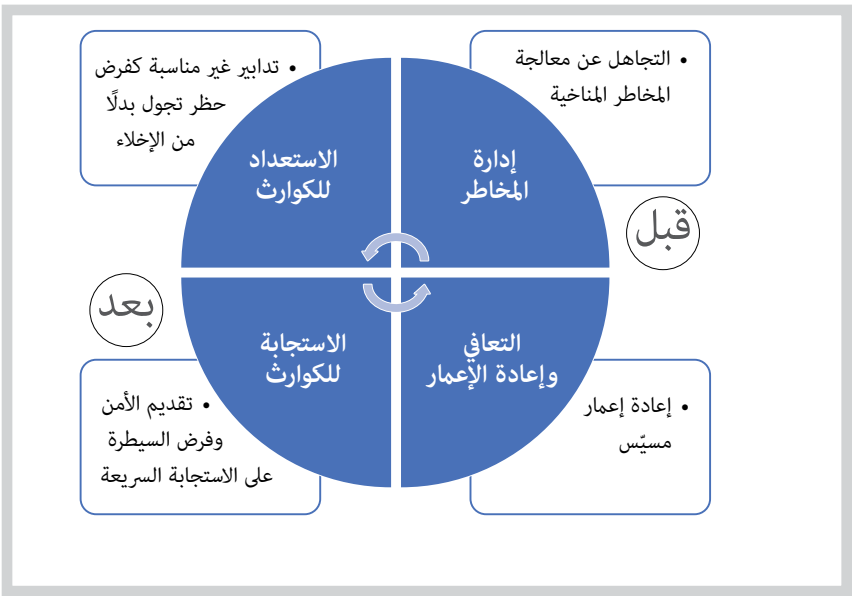

المصدر: من إعداد الباحث.

أولًا: إدارة المخاطر ووضع الاستراتيجيات

تبدأ هذه المرحلة بدراسة المخاطر المناخية بهدف تطوير استراتيجيات للحد من الكوارث المحتملة، تشمل تدابير طويلة الأجل، منها: تأسيس البنية التحتية على نحو يستجيب لمتطلبات مواجهة الكوارث، وإنفاذ قوانين بناء تراعي معايير الاستجابة للمخاطر، وتنفيذ السياسات الرامية إلى الحد من التعرض للكوارث في المستقبل.

9 David E. Alexander, *Principles of Emergency Planning and Management* (Oxford: Oxford University Press, 2002), p. 6.

في حالة كارثة درنة، لم يكن خطر الفيضانات ظاهرة جديدة، إذ تاريخيًا تعرضت المدينة لفيضانات الوادي مرات عديدة؛ ما دفع بالحكومة الليبية في سبعينيات القرن العشرين إلى التعاقد مع شركة يوغوسلافية لبناء سدّين في المنبع، هما: أبو منصور والبلاد[10]. لكن لم تدم كفاءتهما طويلاً، إذ بعد عقدين فقط أبلغ مهندسون إيطاليون وسويسريون عن شقوق فيهما، وبيّنوا احتمال وقوع أضرار بالبنية التحتية إذا ما وقع خلل فيهما في موسم الفيضان، وشددت توصياتهم على ضرورة إصلاح السدين، بل بناء سد ثالث للتحكم في تدفق المياه وتخفيف الضغط على الهياكل[11].

وفي عام 2007، تعاقدت الحكومة مع شركة تركية للقيام بالإصلاحات التي أُوصي بها. وقُدّرت تكاليف أعمال إعادة التأهيل وحدها للسدّين بنحو 30 مليون دولار أميركي، وهو ما يعكس عدم صيانتهما الصيانة المطلوبة على مدى زمني ليس بالقليل، ما سبّب الضرر والتآكل في هيكلهما[12]. وما لبثت أن تعطّلت أعمال الإصلاح بسبب تعثّر مالي حكومي، أدى إلى تأخير أعمال الإصلاح حتى عام 2010. ومع اندلاع انتفاضة 2011، اضطرت الشركة إلى وقف عملياتها ومغادرة البلاد. وفي خضم الاضطرابات التي سادت آنذاك، نُهبت معدات الشركة، وأُخلي موقع العمل. وعلى الرغم من أن أعمال الإصلاح لم تكن قد اكتملت بعد، فقد أفاد موقع الشركة على الإنترنت أن مشروع الصيانة قد اكتمل في عام 2012[13]. ولكن بعد عام 2011، أعادت السلطات الليبية فتح ملف سدَّي درنة مرة أخرى، وقررت تنفيذ مشاريع تهدف إلى الحفاظ على هيكلهما وتعزيزهما، وخصصت مليونَي دولار لوزارة الموارد المائية من أجل إصلاح السدين خلال عامَي 2012 و2013. ومع ذلك، لا توجد أي تقارير تشير إلى اكتمال أيّ أعمال في السدين[14]، وقد فسر العديد من المراقبين هذه الحقائق على أنها مؤشر واضح على تفشي الفساد داخل تلك الوزارة وتقصيرها في القيام بمسؤولياتها[15].

وفي عام 2022، حذّرت دراسة تقديرية من حال السدين في وادي درنة، بسبب ما ظهر فيهما من شقوق، وباتت سلامة جدرانهما عرضة لخطر الانهيار حال حدوث فيضانات كبيرة. ونصحت الدراسة السلطات الليبية بالتعجيل بإجراءات فورية لترميم السدين، وتفعيل الصيانة الدورية، والتوعية بمخاطر العيش قرب الوادي، ووضع مجموعة من تدابير السلامة في حالة الطوارئ[16]. ولكن لم تتخذ السلطات الليبية أيّ إجراء يستجيب للتوصيات.

---

10 "Wadi Derna," *Hidrotehnika*, accessed on 21/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPEd

11 "تعرضا لإهمال مستمر.. تشققات رُصدت بسدَّي درنة عام 1998"، **الجزيرة نت**، 2023/9/16، شوهد في 2024/8/21، في:
https://acr.ps/1L9zPCg; Benoit Faucon & Jared Malsin, "Behind Libya's Dam Catastrophe Lies a Long Trail of Conflict and Corruption," *The Wall Street Journal*, 24/9/2023, accessed on 22/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPHE

12 "Libye: Derna engloutie, le sombre bilan de l'incurie," *Orient XXI*, 9/1/2024, accessed on 22/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPS4

13 Ragip Soylu, "Libya Floods: A Turkish Firm said it Repaired Derna's Dam: But did it?" *Middle East Eye*, 19/9/2023, accessed on 5/11/2024 at: https://acr.ps/1L9zPhA

14 ديوان المحاسبة الليبي، **التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي لعام 2021م** (أيلول/ سبتمبر 2022)، شوهد في 2024/8/21، في:
https://acr.ps/1L9zPsr

15 Michael Hagenlocher, Sanae Okamoto & Nidhi Nagabhatla, "Libya Flood Reveals Disaster Prevention Deficit in Fragile States," United Nations University, 10/11/2023, accessed on 22/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPEr

16 عبد الونيس عبد العزيز رمضان عاشور، "تقدير عمق الجريان السطحي لحوض وادي درنة بالتكامل بين تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ونموذج SCS-CN"، **دورية جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية**، مج 21، العدد 2 (2022).

ثانيًا: الاستعداد للكارثة

بعد أن تسبّب الإعصار في خسائر بشرية واقتصادية كبيرة في اليونان وتركيا، تحرّك جنوبًا في اتجاه السواحل الليبية[17]. وفي ظل التوقعات بتأثيراته الوشيكة، شكّلت "حكومة الاستقرار الوطني"، التي تسيطر فعليًا على مناطق شرق ليبيا، لجنة عليا للطوارئ والاستجابة السريعة لإدارة الاستعدادات لمواجهة الكارثة المتوقعة[18]. والمثير أن القائمة الطويلة لأعضاء اللجنة لم تتضمن خبراء في المناخ، أو متخصصين في إدارة الأزمات، كما خلت من الجيولوجيين ومهندسي السدود[19]. ولم يُضم إليها أيضًا رؤساء البلديات المعنية، أو المتخصصون من هيئة الطرق والجسور. ويبدو أن السلطات قد غلبها الانطباع أن المياه ستتدفق نحو البحر الأبيض المتوسط، متجاهلةً تمامًا إمكانية وقوع فيضان من الوادي[20].

وخلال وقوع الفيضان، اقتصرت تحذيرات اللجنة على تعليمات عامة وغير واضحة للجمهور، من دون أن توجّه تنبيهات محددة تتعلق بخطورة الكارثة ومخاطرها الوشيكة، ولم تتوفر على خطة طوارئ واضحة للتنفيذ. ففي البداية، نصحت اللجنة سكان المناطق المعرّضة للخطر باتخاذ تدابير احترازية لمواجهة الظروف القاسية المتوقعة من دون إرشادات واضحة يمكنهم اتباعها[21]. ثم أصدرت تعليمات مفاجئة بضرورة اتخاذ إجراءات استباقية لضمان السلامة العامة، من دون تقديم معلومات حول الطرق الآمنة التي يجب سلكها، أو تحديد المناطق الأقل عرضة للخطر، أو تعيين مناطق للإيواء المؤقت[22].

وفي وقت لاحق، أصدر المجلس البلدي لمدينة درنة بيانًا نشره على حسابه على فيسبوك يطلب فيه من سكان الساحل إخلاء منازلهم، لكنه طلب منهم في الوقت نفسه الالتزام بحظر التجوال المفروض، والتعاون مع الجهات المختصة[23]. وهكذا، في لحظة يجب فيها الاستعداد للعاصفة، كان السكّان المعرضون للخطر يجهلون الوضع، ووجدوا أنفسهم في حيرة من أمرهم، غير مدركين إذا ما كان عليهم إخلاء مناطقهم أم المكوث في منازلهم.

وفي الآن ذاته، أصدر المركز الوطني للأرصاد الجوية والهلال الأحمر الليبيان تنبيهات للسكان حول تقلبات الطقس المتوقعة، وقدّما إرشادات عامة، من دون الإشارة إلى ضرورة الإخلاء[24] . وفي 10 أيلول/ سبتمبر، قررت

---

17 "Weather Tracker: Omega Block Brings Torrential Rain to Greece and Spain," *The Guardian*, 8/9/2023, accessed on 11/10/2024, at: https://acr.ps/1L9zP2d; "A Biblical Catastrophe: Death Toll Rises as Storm Daniel Lashes Greece," *The Guardian*, 7/9/2023, accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zORw

18 دولة ليبيا، الحكومة الليبية، **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (71) لسنة 2023 بشأن تشكيل اللجنة العليا للطوارئ والاستجابة السريعة**، 2023/9/7، شوهد في 2024/8/25، في: https://acr.ps/1L9zPEc

19 "درنة الفاجعة"، **أبعاد الموقف**، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2023/9/14، شوهد في 2024/8/25، في: https://acr.ps/1L9zPIf

20 "قرار حماد بتشكيل لجنة عليا للطوارئ يُحمل حكومته المسؤولية الأكبر في كارثة درنة"، **أوراق تحليلية**، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2023/10/1، شوهد في 2024/8/25، في: https://acr.ps/1L9zPOu

21 "بيان وتحذير من الحكومة الليبية بشأن الأحوال الجوية المتوقعة في الأيام القادمة"، الحكومة الليبية، فيسبوك، 2023/9/8، شوهد في 2024/8/25، في: https://acr.ps/1L9zQdq

22 ظهر عميد بلدية درنة السيد عبد المنعم الغيثي في مقطع فيديو يدعو فيه السكان إلى إخلاء المدينة. ينظر: "قبل الإعصار، طالب عميد بلدية درنة، عبد المنعم الغيثي، بإخلاء المدينة فورًا"، أخبار المنطقة الشرقية، فيسبوك، 2023/9/15، شوهد في 2024/8/27، في: https://acr.ps/1L9zPfB

23 "تنويه...يُطلب من سكان مدينة درنه التقيد بالإجراءات الطارئة من إخلاء المناطق المحاذية للساحل والتقيد بحظر التجول والتعاون مع الجهات المختصة حتى انتهاء العاصفة"، المجلس البلدي درنة، فيسبوك، 2023/9/9، شوهد في 2024/8/27، في: https://acr.ps/1L9zPmp

24 المركز الوطني للأرصاد الجوية، "تحذير جوي"، فيسبوك، شوهد في 2024/8/27، في: https://shorturl.at/6lrGw؛ "تحذير من الأحوال الجوية"، الهلال الأحمر الليبي - فرع درنة، فيسبوك، 2023/9/9، شوهد في 2024/8/27، في: https://acr.ps/1L9zQ06

مديرية أمن درنة فرض حظر للتجوال يبدأ من الساعة السابعة صباحًا حتى الثامنة من صباح اليوم التالي الذي وقع فيه الفيضان، ما ساهم في زيادة تعقيد الأوضاع[25]، وأدى إلى تفاقم الخسائر في الأرواح بحسب هيومن رايتس ووتش[26]، إذ اضطر السكان إلى البقاء في منازلهم، في حين لم تنبّه التصريحات الرسمية إلا إلى مخاطر الرياح القوية وارتفاع منسوب المياه من البحر، من دون التنبيه لاحتمال وقوع فيضان أو انهيار السد في المناطق المعرضة للخطر[27].

وقبيل ساعات من الفيضان، شكّل مجلس درنة البلدي لجنة طوارئ لمتابعة الوضع[28]، وفوّض مسؤولية إدارة المدينة إلى مدير مديرية أمن درنة، بوصفه رئيس اللجنة. وحاول رئيس حكومة الاستقرار الوطني، الذي شغل منصب رئيس اللجنة العليا للطوارئ والاستجابة السريعة أيضًا، طمأنة المواطنين، فشدّد على عدم وجود داعٍ للقلق، وأشار في تصريحاته إلى أن أجهزة الدولة، بما في ذلك الجيش والأجهزة الأمنية، في حالة تأهّب قصوى، وأن الوضع تحت السيطرة[29]. وأصدر الهلال الأحمر بيانًا آخر حذّر فيه المواطنين من تدهور الأحوال الجوية المتوقع قريبًا في المنطقة، ثم أتبعه بمنشور على حسابه على فيسبوك طلب فيه من المواطنين المقيمين في المناطق المعرّضة للخطر الإخلاء بمساعدة السلطات المحلية وتنسيقها[30]. وتسببت هذه التعليمات المتضاربة في إحداث حالة واسعة من الارتباك بين السكان، حيث قرر بعضهم إخلاء المدينة، في حين ظل الباقون في منازلهم امتثالاً لحظر التجوال الذي فرضته السلطات تحسبًا للكارثة. ومع تزايد حالة عدم اليقين، تصاعدت أمارات عدم ثقة السكان بما تقوم به السلطات.

ومع بدء تجمّع مياه الفيضان خلف السدود، أكدت وزارة الموارد المائية التابعة لحكومة الاستقرار الوطني "أن السدود في حالة جيدة، والأمور لا تزال تحت السيطرة، ولا توجد مخاوف من انهيارها في هذه اللحظة"[31]، نافيةً ما يُتداول بين السكان من تشكيك في قدرتها على تحمّل تدفقات المياه الكثيفة. لكن بعد ساعة واحدة فقط، تبدّل خطاب الوزارة على نحو مفاجئ، فأصدرت تعليمات بضرورة "انتقال سكان الوادي القاطنين في جهة المصبّ إلى أماكن أكثر أمانًا كإجراء احترازي ضد أي طارئ"[32]. لكن كانت الدعوة متأخرة جدًا، إذ اجتاحت المياه المناطق بسرعة، وحاصرت السكان الذين لم يتمكنوا من التحرك بسبب غمر الفيضان للطرق، وانهيار الجسور، وانقطاع شبكات الاتصالات، فتأكّد خبر انهيار السد[33].

---

25 ظهر مدير المديرية اللواء مبارك البرعصي في مقطع فيديو في يوم الكارثة، يعلن فيه بدء حظر التجوال. ينظر: "حظر التجول في درنة"، قناة فبراير، فيسبوك، 2023/9/10، شوهد في 2024/8/27، في: https://acr.ps/1L9zQdb

26 "Libya: Derna Flood Response Costs Lives," Human Rights Watch, 6/12/2023, accessed on 27/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPyB

27 Abdirahim Saeed, Nader Ibrahim & Yassmin Mahmoud, "Libya: Derna Flood Response Costs Lives," *BBC*, 10/10/2023, accessed on 15/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zPBh

28 "إعلان تشكيل غرفة عمليات الطوارئ في مدينة درنة"، تلفزيون المسار، فيسبوك، 2023/9/10، شوهد في 2024/8/31، في: https://acr.ps/1L9zQdu

29 "رئيس الوزراء الدكتور أسامة حماد يؤكد سيطرة جميع مؤسسات الدولة والأجهزة العسكرية والأمنية على الوضع وما زلنا في حالة تأهب قصوى"، الحكومة الليبية، فيسبوك، 2023/9/10، شوهد في 2024/8/28، في: https://acr.ps/1L9zPoW

30 "تنويه"، الهلال الأحمر الليبي - فرع درنة، فيسبوك، 2023/9/9، شوهد في 2024/9/12، في: https://acr.ps/1L9zPMg

31 "تحديث مطمئن"، وزارة الموارد المائية الليبية، فيسبوك، 2023/9/11، شوهد في 2024/8/16، في: https://acr.ps/1L9zPJ8

32 "تحذير هام"، وزارة الموارد المائية الليبية، فيسبوك، 2023/9/11، شوهد في 2024/8/16، في: https://acr.ps/1L9zPOa

33 "Libya: Derna Flood Response Costs Lives."

ثالثًا: الاستجابة الفورية للكارثة

الشكل (2)

الأضرار والدمار في درنة

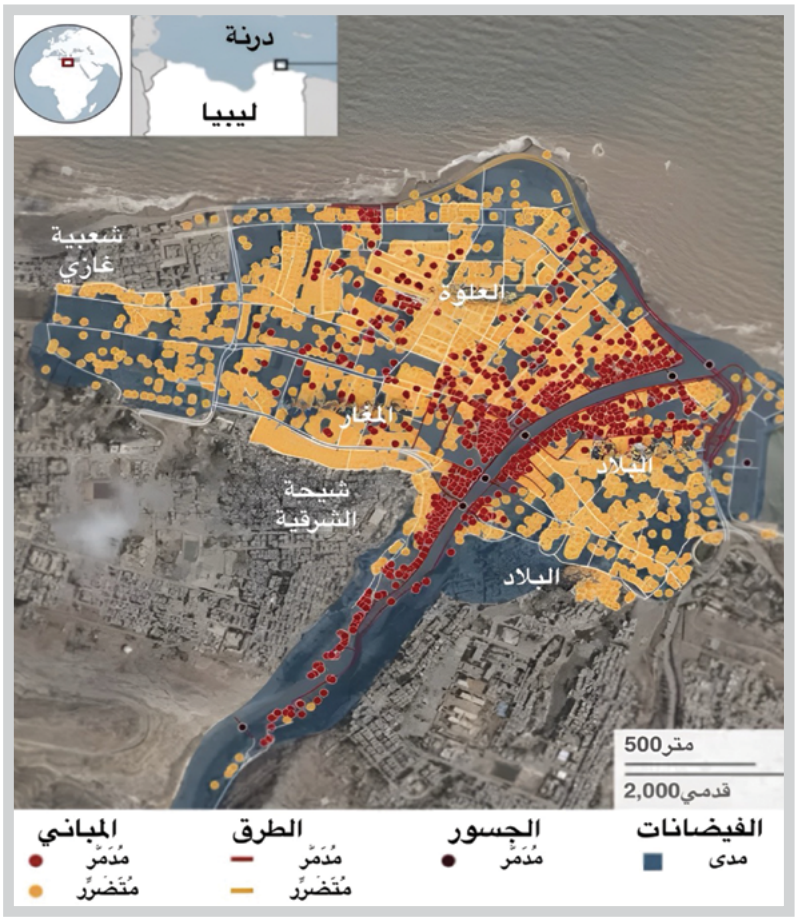

المصدر:

"Libya Flood: Satellite Images and Aerial Photographs Show Destruction," *BBC*, 14/9/2023, accessed on 12/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zRe9

في ليلة الكارثة، غمرت مياه الفيضان مدينة درنة، وعزلتها عن باقي البلاد[34]، في حين كانت استجابة السلطات الليبية للأزمة من منظور أمني أكثر من كونه استجابة طارئة للوضع الإنساني، إذ لجأت الجهات المسؤولة إلى فرض حظر للتجوال وإقامة نقاط تفتيش، لم تسلم منها حتى مساعدات الإغاثة، وعطّلتها بدواعي فحوصات أمنية. وعرقلت أيضًا أعمال الصحافيين والتغطية الإعلامية من خلال فرض اشتراط الحصول على تصاريح

34 Karl Vick, "Photos of Derna's Devastation: How Libya Fell Victim to a Most Unnatural Disaster," *Time Magazine*, 14/9/2023, accessed on 19/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zPHJ

لتغطية الأحداث، كما مُنع عدد من المتطوعين ومنظمات الإغاثة من الدخول إلى المدينة[35]. ويشير أحد متطوعي الإغاثة إلى أن "[اللواء خليفة] حفتر[36] وضع الأمن قبل عمليات الإنقاذ، والخلافات السياسية قبل مساعدة سكان درنة المنكوبين"[37]. ففي أولى ساعات الكارثة، لم يتّضح مدى خطورة الأزمة للعامة، وكان ثمة إصرار على خفض ما يُعلن عنه من أعداد الضحايا وحجم الأضرار عمّا كان عليه الواقع الفعلي.

وفي ذلك الوقت، كان الهلال الأحمر هو المنظمة الإغاثية الوحيدة المسموح لها بالدخول إلى درنة، لكن سرعان ما تكشّفت حقيقة أن حجم الكارثة بات أكبر من قدرات الجيش التابع لحكومة الشرق وإمكانياته وإمكانية منظمة إغاثة محلية واحدة، ما اضطر السلطات في النهاية إلى رفع النداء طلبًا للمساعدة[38]. وأعلن المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية وحكومة الاستقرار الوطني في بيانات مختلفة أن المدن الثلاث المتضررة، وهي البيضاء وشحات ودرنة، "مناطق منكوبة"[39]، ودعت المجتمع الدولي والمنظمات المحلية إلى المساعدة في إدارة الأزمة، حيث يتطلب الدعم فرقًا متخصصة في البحث والإنقاذ، وفرق الإنقاذ البحري، والإمدادات اللازمة للناجين[40].

وبناء على هذه الدعوات، سارعت حكومات إقليمية ودولية عديدة إلى توفير حزم مساعدات لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين[41]. ودعمًا لجهود الإغاثة، شرعت وكالات الأمم المتحدة ومنتدى ليبيا للمنظمات غير الحكومية الدولية في التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية من أجل جمع البيانات وتقييم الأضرار وتوزيع مساعدات الإغاثة[42].

وإزاء هول الكارثة، استجابت حكومتا الوحدة الوطنية والاستقرار الوطني بسرعة من خلال تقديم المساعدات للمناطق المتضررة، وبدأتا في تنسيق جهود الإغاثة[43]. فقررت الأولى تخصيص 446 مليون دولار؛ أي ما يساوي مليارَي دينار ليبي لصندوق إعادة إعمار بنغازي ودرنة[44]، في حين سهّلت الثانية جهود الإغاثة للمناطق

---

35 Leila Fadel, "Libyan Government Officials Face Harsh Criticism for Response to Flooding," *NPR*, 18/9/2023, accessed on 14/09/2024, at: https://acr.ps/1L9zQ2X

36 اللواء خليفة حفتر هو رئيس القوات التي تسيطر فعليًا على منطقة الكارثة، والتي تسمي نفسها الجيش الوطني الليبي، أو القوات المسلحة العربية الليبية، ومقرها في الرجمة، شرق البلاد.

37 Saeed, Ibrahim & Mahmoud.

38 Ibid.

39 حكومة الوحدة الوطنية هي الحكومة المعترف بها دوليًا في ليبيا، ومقرها في غرب ليبيا، في العاصمة طرابلس. ويشار إلى أن هذه الحكومة تتنافس وحكومة الاستقرار الوطني على حكم ليبيا، ففي حين الأولى تسيطر على المنطقة الغربية، تسيطر الثانية على المنطقتين الشرقية والجنوبية.

40 "إعصار دانيال: إعلان درنة، شحات، والبيضاء مناطق منكوبة شرق ليبيا"، **الشرق الأوسط**، 2023/9/11، شوهد في 2024/9/15، في: https://acr.ps/1L9zPYf؛ "150 قتيلاً بساعات.. درنة تناشد: نحتاج تدخلاً دوليًا عاجلاً"، **العربية**، 2023/9/11، شوهد في 2024/8/19، في: https://acr.ps/1L9zPwX; "Libya Declares 3 Days of National Mourning Amid Floods," *Anadolu Agency*, 11/9/2023, accessed on 11/10/2024, at: https://acr.ps/1L9zQ9f;

41 Linah Alsaafin, Urooba Jamal & Farah Najjar, "Libya Floods: Thousands Missing as Derna Counts Human Cost of Disaster," *Al Jazeera*, 13/9/2023, accessed on 13/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zQfZ

42 Andrea Cellino, "Derna Floods: Reconstruction - Mirror of Libya and International Failures," *Commentary*, Italian Institute for International Political Studies (ISPI), 26/1/2024, accessed on 17/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPOo

43 Jennifer Holleis & Islam Alatrash, "Libya Flood: Civil Society Unites in Ramping Up Aid," *Deutsche Welle*, 14/9/2023, accessed on 19/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zQ6f

44 Murad Fayad, "CBL Responds to Storm Crisis and GNU Allocates 2 billion to Benghazi and Derna Reconstruction Fund," *Libya Alahrar*, 12/9/2023, accessed on 25/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPRG

المتضررة الخاضعة لسيطرتها، ولاحقًا خصص مجلس النواب نحو مليارَي دولار؛ أي ما يساوي عشرة مليارات دينار ليبي، من أجل إعادة إعمار درنة ومحيطها. ولم تتضح التفاصيل المتعلقة بكيفية تمويل الصندوق الجديد أو آليات إدارته والاستفادة منه[45].

وفي ظل قسوة المشهد، وضع الليبيون خلافاتهم جانبًا مستجيبين لنداءات الاستغاثة؛ فنظّم السكان المحليون حملات إغاثة في مناطقهم لجمع التبرعات والطعام والمياه والأثاث وغير ذلك من المواد الأساسية لتوزيعها على الناجين[46].

وفي ظل محدودية ما يصل من موارد الإغاثة، تجمّع الناجون في ساحة مسجد الصحابة للاحتجاج على سوء إدارة الأزمة، وعبّروا عن مطالب لتغيير الوضع، شملت إجراء تحقيق طرف ثالث دولي لتحديد أسباب الكارثة، ومحاكمة المسؤولين، وتسريع جهود إعادة الإعمار[47]. وردًّا على الاحتجاجات، أمرت حكومة الاستقرار الوطني الصحافيين بمغادرة درنة، متّهمةً إياهم بعرقلة عمل فرق الإنقاذ[48]. وقُطعت خدمات الإنترنت والهاتف في المدينة، لفرض "الحصار الإعلامي"[49]. وكذلك، تعرّض الذين تجرؤوا على الانتقاد العلني لسوء تعامل السلطات مع الأزمة، أو شاركوا في الاحتجاجات، أو طالبوا بالمساءلة الشفافة فحسب، للاعتقالات التعسفية[50]؛ الأمر الذي دفع منظمة العفو الدولية إلى مطالبة قوات حفتر برفع جميع القيود غير المبرّرة المفروضة على التغطية الإعلامية للمنطقة، وتسهيل توصيل المساعدات الإنسانية إلى جميع المجتمعات المتضررة[51].

ومع انكشاف أبعاد الفشل في إدارة السلطات لجهود احتواء الكارثة، تعالت الضغوطات من أجل معاقبة المتورطين في هذا الفشل، فكان أن أحالت النيابة العامة بعد أسبوع واحد من الكارثة 16 مسؤولاً إلى المحاكمة، ووجّهت إليهم تُهم الإهمال وسوء الإدارة واختلاس الأموال العامة[52]. وفي 28 تموز/ يوليو 2024، أصدرت محكمة جنايات درنة حكمًا بالسجن مددًا تُراوح بين 9 أعوام و27 عامًا على 12 شخصًا من المسؤولين عن إدارة السدود[53]. ومن الغريب أن قائمة المسؤولين الستة عشر الذين جرى التحقيق معهم

---

45 Islam Alatrash, "Two Months after Flood in Libya's Derna: Mental Anguish Still Takes Lives," *Al Jazeera*, 12/9/2023, accessed on 12/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zQe5; Federica Saini Fasanotti, "Libya's Future After the Derna Dam Disaster," *GIS Reports*, 13/12/2023, accessed on 13/12/2023, at: https://acr.ps/1L9zPlQ

46 Ahmed Elumami & Ayman Al-Warfali, "Libyans Come Together for Flood Aid Effort Despite Conflict," *Reuters*, 15/9/2023, accessed on 10/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zPXU

47 "Libya: Lift Restrictions on Media and Facilitate Relief Efforts in Wake of Catastrophic Floods," Amnesty International, 21/9/2023, accessed on 15/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zPlD

48 Luke Harding, "Eastern Libya Orders Journalists to Leave Flood-Hit Derna Amid Protests," *The Guardian*, 19/9/2023, accessed on 10/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zPJx

49 Natasha Booty, "Libya: Derna's Recovery: Challenges Ahead," *BBC*, 19/9/2023, accessed on 12/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zPRa

50 "Libya: Ensure Full Investigations into Responsibility of Powerful Military and Political Actors over Catastrophic Derna Floods," Amnesty International, 11/3/2024, accessed on 16/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPBw

51 "Libya: Lift Restrictions on Media and Facilitate Relief Efforts in Wake of Catastrophic Floods."

52 Mustafa Fetouri, "Does Libya have the Ability to Hold Accountable those Responsible for the Derna Disaster?" *Middle East Monitor*, 28/9/2023, accessed on 15/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zQ4P

53 Sami Zapita, "Criminal Court Convicts Twelve Officials Responsible for Managing Derna's Dams," *Libya Herald*, 28/7/2023, accessed on 21/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zQbD ;
"محكمة الجنايات تصدر حكمًا يقضي بإدانة اثني عشر مسؤولاً عن إدارة مرفق السدود في البلاد"، مكتب النائب العام- دولة ليبيا، فيسبوك، 2024/7/28، شوهد في 2024/11/11، في: https://acr.ps/1L9zPyT

لم تتضمّن أيّ عضو من لجنة الطوارئ والاستجابة السريعة العليا، أو شخصيات كبرى في "القوات المسلحة العربية الليبية"، أو جنرالاً من ضمن لجنة الطوارئ في المدينة[54]؛ الأمر الذي أثار التساؤلات عن "الجهات المسؤولة" فعليًا عن الاستعدادات وعمليات الاستجابة الفورية وإدارة الأزمات. وقد أثار تجنّب التحقيق مع كبار المسؤولين والقادة وأعضاء الجماعات المسلحة القوية وكبار المسؤولين في الدولة، فضلاً عن محاكمتهم، مخاوف جدّية بشأن إفلاتهم من العدالة، وخلق سابقةً منحت التشكيلات المسلحة حصانةً من المحاسبة[55]. كما رفضت النيابة العامة حملة واسعة أطلقتها مجموعة من الناشطين للمطالبة بتحقيق نزيه وعادل ومستقل، معربةً عن عدم الحاجة إليه[56]. ومع مرور الوقت، تحوّل الاهتمام نحو التعافي الاقتصادي وإعادة بناء المدينة، حتى يتمكّن الناجون من مواصلة حياتهم بكرامة.

رابعًا: التعافي وإعادة الإعمار

سعت حكومة الاستقرار الوطني لوضع خطة عملية لإعادة إعمار درنة، ودعت إلى ملتقى اقتصادي شارك فيه أكثر من 260 شركة محلية وأجنبية لمناقشة مقترحات إعادة إعمار المدينة[57]. وقرّر مجلس النواب أن يُنشئ صندوقًا لإعادة إعمار ليبيا، ويتولى أعمال إعمار درنة وبنغازي ومدن أخرى في مختلف أنحاء ليبيا. وبعد شهر، أدى بلقاسم حفتر، ابن اللواء خليفة حفتر، اليمين أمام رئيس مجلس النواب رئيسًا لهذا الصندوق[58]. وبدت هذه الخطوة نزوعًا نحو تسييس عملية إعادة الإعمار، وتعزيزًا للصراع المستمر على السلطة بين أبناء حفتر[59]. ويُذكر هنا أن الصندوق لم يُحَط بأيّ وسائل أو إجراءات رقابية أو إشرافية لضمان الشفافية والمساءلة[60]. وقد بدت الجهود الرامية إلى تسريع عمل الصندوق كأنها مناورة بهدف تثبيت مكانة سياسية للطرف الذي يديره على المستويين الوطني والدولي، مع تسليط الضوء على عدم فاعلية الحكومة الشرعية في الغرب[61].

في البداية، أبدى الصندوق نشاطًا واضحًا في إطلاق مشاريع البناء التي تشمل بناء سدود جديدة، ووحدات سكنية، وحدائق، ومرافق ترفيهية، وتجديد جامعة المدينة. ومع ذلك، لا تزال طرق تمويل المشاريع وآلياته غير واضحة[62]. وبشأن هذا، أعرب بعض السكان المحليين عن تحفّظهم على التمييز الممارس ضد عدد من

54 "Libya: Slow Flood Recovery Failing Displaced Survivors," Human Rights Watch, 10/9/2024, accessed on 12/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zPLY

55 "Libya: Ensure Full Investigations."

56 Walid Abdullah, "Libya Says No Need for International Investigation into Derna Floods," *Anadolu Agency*, 3/10/2023, accessed on 14/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zPm6; "Accountability Action Group Calls for an Independent International Inquiry into the Catastrophe in Derna and East Libya," Defender Center for Human Rights, 26/9/2023, accessed on 17/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPtG

57 Le Monde, "In Libya, an International Economic Forum for the Reconstruction of Derna," *Le Monde*, 2/11/2023, accessed on 2/11/2023, at: https://acr.ps/1L9zPhr

58 Libya Update, "Engineer Belqasim Khalifa Appointed to Lead Libya's Reconstruction Fund," *Libya Update*, 20/2/2024, accessed on 28/8/2024, at: https://acr.ps/1L9zPMw

59 "A Year On: Rebuilding Libya's Flood-Hit Derna Plagued by Politics," *France 24*, 9/9/2024, accessed on 9/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zPJv

60 The Arab Weekly, "Year after Derna Disaster: Compensation and Reconstruction Raise Questions," *The Arab Weekly*, 12/9/2024, accessed on 28/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zPjO

61 "A Year On."

62 "Libya: Slow Flood Recovery Failing Displaced Survivors."

مناطق درنة التي عُرفت بعدم ترحيبها بقوات حفتر إبان دخولها المدينة، في ظل تاريخ مضطرب شهدته المدينة خلال فترة حصار قوات حفتر لها في الفترة 2016-2019[63]. وعمومًا، لا تزال عملية إعادة الإعمار بطيئة نسبيًا، ما يؤخر عودة الناجين من الفيضانات إلى ديارهم. وفي الوقت نفسه، يواجه هؤلاء صعوبات في الحصول على حقوقهم الأساسية في الخدمات الحكومية، والدعم المالي، والتعليم، والمرافق الصحية، والكهرباء، وما إلى ذلك[64].

أشار البنك الدولي في تقييمه لعمليات الإعمار إلى أن المؤسسات الليبية ما زالت تواجه تحديات هيكلية[65]، وتجلّى ذلك في فشل السلطات في توزيع التعويضات المالية على نحو عادل[66]. ولم تكن الأموال كافية في البداية، حيث لم يُقدَّم سوى تعويض واحد يُراوح بين 20 ألفًا إلى 100 ألف دينار ليبي[67]. وبحسب بعض التقارير، فإن الموارد المحدودة والافتقار إلى المساءلة دفعا السلطات الليبية إلى إدارة المساعدات المالية على نحو فوضوي[68]، ما أدى إلى توزيع غير عادل للمساعدات وفتح الباب واسعًا أمام الفساد، حيث حصل بعض الناجين على تعويضات مالية عدة مرات بمبالغ متفاوتة، في حين لم يحصل آخرون على أيّ مبلغ على الرغم أنهم كانوا في حاجة ملحّة إلى أي دعم ممكن[69]. وعلاوة على ذلك، استُبعد النازحون من المدينة الذين لم يتمكنوا بعدُ من الرجوع إلى درنة من التقدم بطلبات التعويض بسبب غيابهم وعدم حضورهم الشخصي، وقد أدى هذا إلى تعقيد الوضع وتفاقم الظلم في حق الناجين.

خاتمة وتوصيات

أبرزت المراحل الأربع لدورة الكارثة نوعين من الاختلالات الهيكلية والإدارية التي فاقمت تداعيات كارثة فيضانات درنة. وعلى صعيد تقييم الاستجابة، تُظهر هذه المراحل حالة الضعف الشديد في تعامل السلطات في ليبيا مع مقتضيات إدارة الكارثة، وافتقارها إلى الجدية والمسؤولية الواجبتين لمواجهتها.

في المرحلة الأولى، كان يتعين على السلطات دراسة مدى تعرّض المنطقة لمخاطر المناخ، ثم وضع خطة مناسبة لإدارة المخاطر للتخفيف من الخسائر على نحو فعال. لكن هذا لم يحدث. والمعروف أن لدرنة سجلاً من الفيضانات، بسبب وقوعها في مسار هابط على دلتا الوادي. ولكن يرجع بعض من هذه المسؤولية إلى إهمال الحكومات المتعاقبة لصيانة السدود، على الرغم من تنبيه الدراسات التي أجراها الخبراء لتعرّض سلامتها البنيوية للخطر إلى حد بعيد. واقترن ذلك بتهالك البنية الأساسية عمومًا، ما أوقع خسائر كبيرة في الأرواح

63 "Libya: Derna Haftar Using Reconstruction to Boost Popularity One Year After Flood," *Middle East Eye*, 10/9/2024, accessed on 10/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zQ7o

64 "Libya: Slow Flood Recovery Failing Displaced Survivors."

65 Hend R. Irhiam, Michael G. Schaeffer & Kanae Watanabe (eds.), *The Long Road to Inclusive Institutions in Libya: A Sourcebook of Challenges and Needs* (Washington, DC: World Bank Group, 2023), accessed on 18/5/2023, at: https://acr.ps/1L9zPKO

66 "Libya: Ensure Full Investigations."

67 "Libya: Slow Flood Recovery Failing Displaced Survivors."

68 Irhiam, Schaeffer & Watanabe (eds.).

69 "ليبيا: بعد عام على مأساة فيضانات درنة.. هل تم إساءة استخدام الأموال العامة لإعادة الإعمار؟"، فرانس 24، يوتيوب، 2024/9/10، شوهد في 2024/9/19، في: https://acr.ps/1L9zQfC

وأضرارًا اقتصادية جسيمة. ومن هنا تجدر التوصية بضرورة إنشاء مركز أبحاث لمخاطر المناخ والاستجابة للطوارئ وإدارة الأزمات، وفي الوقت ذاته رفع كفاءة المركز الوطني للأرصاد الجوية وتجهيزه بمعدّات حديثة ونظم الرصد الدقيقة.

وفي المرحلة الثانية، أشارت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى أن الخسائر الكبيرة في درنة كان من الممكن تجنّبها لو وُجّهت تحذيرات مسبقة إلى السكان وتعليمات مناسبة بإخلاء المدينة[70]، ولاحظت أن تعامل السلطات الليبية مع الموقف قد اتجه في البداية إلى المكان الخطأ من المدينة، وهو الواجهة البحرية، وأغفلت احتمال فيضان المياه من سدود مجرى الوادي. ويقع جزء من المسؤولية أيضًا على نظم التوعية والاتصال الجماهيري لنقلها رسائل متضاربة حول الكارثة وشدّتها، ولم تبيّن المسارات الآمنة للسكان خلال الظروف الجوية القاسية، بما في ذلك إذا ما كان ينبغي لهم إخلاء المدينة أم البقاء في منازلهم. كما جرت إدارة ترتيبات الإخلاء على نحو سيئ، وخاصة توفير المأوى وفتح الطرق الآمنة، فكان العجز باديًا، حيث لم تتمكن سوى قِلة من الأسر من الإخلاء بفاعلية قبل وقوع الكارثة. وأخيرًا، فإن النزعة الأمنية التي دفعت إلى فرض حظر للتجوال بلا حجة مقنعة قد تسبّبت في منع الناس من إخلاء المناطق المعرّضة للخطر والبقاء فيها[71].

ولذلك، تتضمن التوصيات الأساسية لهذه المرحلة مجموعة من التدابير الضرورية لتحسين الاستجابة للكوارث، منها رفع كفاءة أنظمة الإنذار المبكر لتوصيل التحذيرات والتنبيهات على نحو فعال إلى السلطات الحكومية والمقيمين وأصحاب المصلحة[72]، وإنشاء منصة مركزية لجمع المعلومات ذات الصلة والتحديثات الدورية، ومراجعة كفاءات القيادات المسؤولة عن إدارة الاستجابة للكارثة، بتحسين معايير اختيارهم وضمان تعيينهم بناءً على الكفاءة والجدارة، إضافةً إلى مشاركة قوى المجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء المستقلين في عملية التخطيط للاستجابة.

وفي المرحلة الثالثة، شكّلت الكارثة لحظة نادرة من الوحدة في ليبيا التي قسّمتها الصراعات، وكان تدفق المساعدات من مختلف أنحاء البلاد إلى درنة والمناطق المنكوبة مؤشرًا على أن هذا الانقسام يمكن اجتيازه. وكذلك كان التعاون الدولي مؤشرًا على إمكان تغيير وجهة نظر العالم نحو ليبيا لو حلّ فيها السلام بتعزيز التعاون وتوجيه أكبر قدر من المساعدات التي يمكنها إنقاذ البلاد من حالة التدهور القائمة[73].

وعلى صعيد العمل الحكومي، يجب ترشيد الاستجابة الأمنية وتجنّب نشر تصورات غير صحيحة تفيد أن الوضع "تحت السيطرة"[74]. فالاستجابة غير المدروسة للقوات الأمنية عطّلت أعمال الإغاثة، وعرقلت تسليم المساعدات لآلاف الناجين، وكانت إجراءاتهم عائقًا لعمل بعض المتطوعين[75]. وبناءً على ذلك، تنصبّ التوصيات في هذه المرحلة على ضرورة إسناد قيادة الاستجابة للأزمة إلى السلطات المدنية المؤهلة، مع تولّي

---

70 "Libya: In Seconds Everything Changed: Justice and Redress Elusive for Derna Flood Survivors," Amnesty International (2024), accessed on 10/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zPZD

71 Saeed, Ibrahim & Mahmoud.

72 Hanin Elhamdi, "Harnessing Innovation for Disaster Resilience: The Derna Floods, Part I," *UNDP Libya Blog*, 20/12/2023, accessed on 10/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zPW1

73 "One Year On: Looking Back at Derna's Flood Disaster," Norwegian Refugee Council, 10/9/2024, accessed on 10/9/2024, at: https://acr.ps/1L9zPNF

74 "درنة الفاجعة".

75 Saeed, Ibrahim & Mahmoud.

الجيش دورًا داعمًا في تنفيذ خطتها، كما يجب أن يكون التخطيط للطوارئ شاملاً، ويغطي توفير الخدمات الأساسية والمرافق الصحية، وإعداد الملاجئ المؤقتة، وغير ذلك.

وفي المرحلة الرابعة، يتطلب التعافي تحقيق العدالة قبل أعمال الإعمار. فقد بيّنت حملات الاحتجاج التي قادها السكان المتضررون والناشطون هذا الأمر، إذ طالبوا بإجراء تحقيقات عادلة من خلال آلية دولية لتحديد المساءلة عن النتائج المأساوية للكارثة. وبما أن كبار المسؤولين الحكوميين والقادة الأقوياء يبدون فوق القانون، فإن هذا يعني أنهم لن يكونوا مسؤولين عن أيّ انتهاكات لحقوق الإنسان[76]. وإضافة إلى ذلك، فقد وُزّعت مساعدات الإغاثة والصرف المالي على نحو غير متساوٍ بين الناجين، ورافق ذلك عملية إعادة إعمار بطيئة اتسمت بمعايير مشكوك فيها وتفتقر إلى الشفافية والمساءلة. لذا، تتركز التوصيات في هذه المرحلة في تطبيق قواعد المساءلة بفاعلية وجدّية، ورفع مستويات الرقابة القضائية، والتعامل مع الجميع على قدم المساواة ومحاسبتهم بموجب سيادة القانون[77]، وتنظيم توزيع المساعدات والتعويضات المالية لضمان الوصول العادل والتسليم في الوقت المناسب. وعمومًا، ينبغي لجهود إعادة الإعمار أن تكون شفافة، وأن تعمل ضمن إطار قانوني يضمن معايير الجودة، وأن يُفتح المجال لمشاركة مختلف الأطراف الفاعلة، مع احترام كل فاعل في العملية، والسماح له بالمساهمة بخبرته من دون تدخّل أو تجاوز من الآخرين.

وختامًا، ثمة توصية إضافية تفيد المراحل الأربع، وهي الاستثمار في مراكز البحوث والأرصاد الجوية لتوفير رؤى علمية يمكن أن توجّه عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات على أسس واقعية.

76 “Libya: Ensure Full Investigations.”

77 “Libya: In Seconds Everything Changed.”

المراجع

العربية

"درنة الفاجعة". **أبعاد الموقف**. المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية. 2023/9/14 في: https://acr.ps/1L9zPIf

ديوان المحاسبة الليبي. **التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي لعام 2021م** (أيلول/ سبتمبر 2022). في: https://acr.ps/1L9zPsr

عبد العزيز، عبد الونيس رمضان عاشور. "تقدير عمق الجريان السطحي لحوض وادي درنة بالتكامل بين تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ونموذج SCS-CN". **دورية جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية** مج 21، العدد 2 (2022).

"قرار حماد بتشكيل لجنة عليا للطوارئ يُحمل حكومته المسؤولية الأكبر في كارثة درنة". **أوراق تحليلية**. المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية. 2023/10/1. في: https://acr.ps/1L9zPOu

الأجنبية

“Accountability Action Group Calls for an Independent International Inquiry into the Catastrophe in Derna and East Libya.” Defender Center for Human Rights. 26/9/2023. at: https://acr.ps/1L9zPtG

Alexander, David E. *Principles of Emergency Planning and Management*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

Cellino, Andrea. “Derna Floods: Reconstruction - Mirror of Libya and International Failures.” *Commentary*. Italian Institute for International Political Studies (ISPI). 26/1/2024. at: https://acr.ps/1L9zPOo

Fasanotti, Federica Saini. “Libya’s Future After the Derna Dam Disaster.” *GIS Reports*. 13/12/2023. at: https://acr.ps/1L9zPlQ

Hagenlocher, Michael, Sanae Okamoto & Nidhi Nagabhatla. “Libya Flood Reveals Disaster Prevention Deficit in Fragile States.” United Nations University. 10/11/2023. at: https://acr.ps/1L9zPEr

Henson, Bob & Jeff Masters. “The Libya Floods: A Climate and Infrastructure Catastrophe.” *Yale Climate Connections*. 13/9/2023. at: https://acr.ps/1L9zPTt

Irhiam, Hend R., Michael G. Schaeffer & Kanae Watanabe (eds.). *The Long Road to Inclusive Institutions in Libya: A Sourcebook of Challenges and Needs*. Washington, DC: World Bank Group, 2023. at: https://acr.ps/1L9zPKO

“Libya: In Seconds, Everything Changed: Justice and Redress Elusive for Derna Flood Survivors.” Amnesty International (2024). at: https://acr.ps/1L9zPZD

Smith, Neil. "There's no such Thing as a Natural Disaster." Social Science Research Council. 11/6/2006. at: https://acr.ps/1L9zPUF

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. "Libya Flood Response: Humanitarian Update (As of 20 March 2024)." 23/4/2024. at: https://acr.ps/1L9zPO7

World Bank Group, United Nations Libya & European Union. *Libya Storm and Flooding 2023: Rapid Damage and Needs Assessment*. Washington, DC: The World Bank, 2023. at: https://acr.ps/1L9zPhf